

سابقة كانت الهيئة قد تقدمت بها إلى النيابة العمومية. ويشار إلى أن منطلق التحريات في ملفّ الحال تبليغ عن تجاوزات وأخطاء تسيير بشركة التصرف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية.

وأمام جدية التبليغ تولّت الهيئة مراسلة الجهات المعنية، وبتوصّلها بالردود ومن بينها تقرير تفقّد أنجز في الغرض ثبت وجود عدد من التجاوزات والمتمثلة في:

❖ تعمّد أحد المسؤولين تكوين شركة فرعية للخدمات دون الحصول المسبق على مصادقة مجلس الإدارة،

❖ عدم مراجعة سبط الإشراف قبل بعث الشركة الفرعية المذكورة،

❖ تعيين المسؤول لنفسه وكيلا للشركة وهو ما يتعارض مع صفته الوظيفية ووضعيته الإدارية كعون عمومي،

❖ إبرام عقد خدمات بين شركة التصرف في القطب وشركة الخدمات وذلك قبل مصادقة مجلس الإدارة،

❖ تشغيل أعوان متقاعدین بالشركة الفرعية دون عقود عمل وخلصهم نقدا.

كما أشار التقرير أيضا إلى وجود العديد من التجاوزات الأخرى:

1. فيما يتعلق بمتابعة الأشغال في إطار تنفيذ مشروع تهيئة منطقة صناعية:

❏ عدم متابعة الأشغال المنجزة في إطار تنفيذ مشروع تهيئة المنطقة الصناعية،

❏ عدم إعمال المنافسة بخصوص أشغال التهيئة ومهمة متابعتها ومراقبتها،

2. فيما يتعلق بالتصرف في أسطول السيارات:

❏ استعمال أحد المسؤولين سيارة مصلحة لأغراض

الإحالات في علاقة بالتقصي

تونس

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 09 فيفري 2021 على أنظار السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ختم بحث تكميلي في علاقة بشبهة فساد بديوان الطيران المدني والمطارات.

ويذكر أن الهيئة كانت قد أحالت على النيابة العمومية خلال سنة 2019 ختم أعمال التقصي في عدد من شبهات الفساد بالديوان المذكور ومنها سوء التصرف في الممتلكات واستغلال النفوذ لاستخلاص منفعة دون وجه حق والتي أكدها تقرير التفقّد المنجز في الغرض على مستوى الجهة الإدارية المختصة والمتضمن لعرض وتحديد مفصل للإخلالات والأخطاء والتجاوزات والمتمثلة أساسا في:

❖ تسخير أحد المسؤولين سيارة المصلحة لنفسه بالإضافة للسيارة الوظيفية الموضوعة على ذمته،

❖ تعيين سائق خاص ومنحه ساعات إضافية مقابل خدمات خارج أوقات العمل لفائدة أحد المسؤولين.

❖ إسناد سيارة إدارية على خلاف الصيغ القانونية،

❖ استعمال السيارة الإدارية خارج الأطر القانونية،

❖ إسناد حصص وقود غير مبررة مع الإرتفاع المشط للإستهلاك.

بن عروس

أحالت الهيئة بتاريخ 29 جانفي 2021 على أنظار السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بين عروس ملفا إضافيا في علاقة بشبهة فساد مالي وإداري بشركة تصرّف في القطب التكنولوجي ببرج السدرية، موضوع إحالة

شخصية خارج الأطر القانونية.

إدراج عملية اقتناء سيارة رباعية الدفع ضمن ملف طلب عروض لأشغال تهيئة المنطقة الصناعية وذلك على خلاف الترتيب المنطبقة.

الشروع في اقتناء سيارة عبر آلية الإيجار المالي بمبلغ قدره 132.990.000د، دون عرض الملف على مجلس الإدارة.

3. فيما يتعلق بشبهة التدليس:

إفتعال المشتكى به وثيقتين غير مطابقتين للمعطيات الأصلية وتسليمها إلى محامي الشركة في إطار ملف تصنيف وذلك لإستخلاص فائدة لا وجه لها خاصة نفسه.

4. فيما يتعلق بإعفاء شركة من دفع معين كراء:

أعفى المشتكى به دون وجه قانوني الشركة

من دفع معينات الكراء لمدة سنة بما قدره 150 ألف دينار، وذلك على خلاف مقتضيات كراس الشروط ودون الرجوع إلى مجلس الإدارة.

5. فيما يتعلق بإسناد منحة موازنة بعد تسجيل نتيجة سنوية إيجابية:

عمد المشتكى به إلى إسناد منحة موازنة بعد تسجيل نتيجة سنوية إيجابية وذلك من خلال إدراج القيمة الجمالية لوعده بيع عقار بقيمة (2.5 مليون دينار) بين "شركة تصرف" و"شركة أخرى" ضمن مداخيل سنة 2018 في حين أن وعده البيع ينص على دفع 50% فقط والباقي يقع سداده في أجل سنتين، علاوة على أن الموعد له لم يلتزم بالخلاص في الآجال المحددة وتمت الجدولة الـ 50% لسنة 2019.

تفاعل القضاء مع إحالات الهيئة

تفصّل

توصلت الهيئة بمكتوب من السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بقفصة مفاده إحالة الملف المقدم من الهيئة بخصوص شبهة بيع وترويج لحوم فاسدة على أنظار فرقة الشرطة البيئية بالجهة.

تفاعل الجهات الإدارية مع طلبات الهيئة

وزارة الفلاحة والصيد البحري

والموارد المائية

تلقت الهيئة مراسلة من مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بخصوص تعمد مواطن قلع أصول أشجار زيتون بصفة عشوائية بالإضافة إلى إستغلاله موقع حجارة بالقرب من حي سكني وذلك بشكل مخالف للقوانين الجاري بها العمل.

ومتّ الإفادة بأن فريق من مصالح الوزارة قد تحوّل على عين المكان فعين قلع حوالي 40 أصل شجرة زيتون منتج دون ترخيص مسبق، وعليه تمّ الإذن بإيقاف عملية القلع إلى حين استكمال الإجراءات القانونية.

أما بخصوص استغلال مقطع حجارة فقد تبين أنه موجود داخل تجمّع سكني وأن عملية الاستغلال تشكل خطورة على المحيط المجاور لذلك تمّ إيقاف النشاط مع الشروع في التتبعات المستوجبة ضد المواطن.

الادارة الجهوية للتجهيز بالقصرين

تلقت الهيئة مكتوب من الادارة الجهوية للتجهيز والإسكان بالقصرين بخصوص توقّف أشغال مشروع تهيئة ملعب رياضي بالمدرسة الابتدائية بمعتمدية "العيون".

وتضمّن الردّ أن الأشغال كانت في الأصل موجّهة لعدد من مدارس المعتمدية المذكورة، وقد انطلقت في غرة فيفري 2016 ولمدة إنجاز حدّدت بـ 150 يوما وقد تولّى المقاول إتمام الأشغال بمدرستين. إلا أنه لم يتمكن من مباشرة الأشغال بالنسبة لبقية المدارس الأخرى.

كما تمّت الإفادة أنه تمّ رفض قبول الأشغال وقتيا بسبب تخلي المقاول، وهو ما دفع مصالح الإدارة للشروع في إجراءات التنبيه عليه باستئناف الأشغال أو فسخ الصفقة على نفقته.

وزارة الداخلية

تلقت الهيئة رد وزارة الداخلية بخصوص شبهة رفض

تنفيذ قرار هدم من طرف الشرطة البلدية بأريانة ضدّ شخص تعمد الاستيلاء على منطقة خضراء وإقامة أشغال توسعة دون رخصة.

ومتّ الافادة انه تمّ في مرحلة أولى تنفيذ قرار الهدم جزئيا تبعا لتعليمات السيد رئيس بلدية المكان مع التريث في مواصلة التنفيذ إلى حين الحصول على شهادة من الشركة العقارية للبلاد التونسية حول الوضعية القانونية لهذه المنطقة الخضراء.

ثمّ تم في مرحلة ثانية وبعد إستيفاء الإجراءات وبتاريخ 2020/11/12 تنفيذ القرار كليا من خلال إزالة كامل الإحداثيات وذلك وفقا لإفادة السيد رئيس بلدية أريانة

في علاقة بحماية المبالغين

1. تلقت الهيئة مكتوب من وزارة الصناعة والطاقة والمناجم يتعلق بتنفيذ قرار حماية أصدرته الهيئة لفائدة أحد الموظفين بشركة تابعة للقطب التكنولوجي بـ برج السدرية.

2. أصدرت الهيئة قرار رفض إسناد الحماية لمبلغ وذلك بعد التنسيق مع مصالح وزارة الداخلية وتوصلها برّد بتاريخ 09 ديسمبر 2020 يؤكّد عدم وجود تهديدات مسلّطة على المعني بالأمر، علاوة على أنه لم يثبت للهيئة جدية الأضرار التي ادعاها طالب الحماية والمتمثلة في تعرّضه إلى الممارسات الانتقامية والتهديدات المسلّطة عليه وعلى أفراد عائلته إثر تبليغه.

رقم الأسبوع

36 هو عدد الإتفاقيات المبرمة مع الهيئة سنة 2020



أنشطة الهيئة



❖ استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السيد عماد بوخريص، يوم الاثنين 08 فيفري 2021، سفير إيطاليا بتونس السيد لورنزو فانارا، وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون المشترك بين الطرفين.

❖ استقبل يوم 10 فيفري 2021 رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخريص، المدير العام للهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي السيد شكري حمودة على هامش حضوره ضيفا براديو نزاها.



وتم بهذه المناسبة التطرق للشخصية التي ستقترحها الهيئة لتمثيلها ضمن تركيبة "الجنة النزاهة والشفافية" الخاصة بالهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي، وذلك وفقا لمقتضيات

الأمر الحكومي عدد 792 لسنة 2020 المؤرخ في 20 أكتوبر 2020 والمتعلق بإعادة ضبط مهام الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي وتنظيمها الإداري والعلمي والمالي وكذلك طرق سيرها.

❖ التأمّت يوم الخميس 11 فيفري 2021، ورشة عمل بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ووزارة الداخلية بدعم من مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن (DCAF) حول الحماية الأمنية للمبلغين عن الفساد.



❖ نظمت يوم 12 فيفري 2021 الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالشراكة مع مركز تطوير الإعلام MDC دورة تدريبية في أسس تقديم وإعداد البرامج الإذاعية لفائدة صحفيي الهيئات العمومية المستقلة الذين يقدمون برامج للتعريف بهيئاتهم ضمن فضاء الهيئات على راديو نزاها.



❖ انعقدت يوم إثنين 15 فيفري 2021، جلسة عمل بإشراف السيد عماد بوخريص، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لدراسة المقترح الأولي لمسار إعداد الاستراتيجية الوطنية الثانية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد وذلك في نطاق التحضير للمرحلة المقبلة و تدارس المتطلبات و الاشكاليات المطروحة.



❖ استقبل يوم 16 فيفري 2021 رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عماد بوخريص سفير الاتحاد الأوروبي بتونس السيد ماركوس كورنارو ورئيس قسم الحوكمة السيد توم أشواندن. وتطرّق اللقاء لدور الاتحاد الأوروبي في دعم مسار مكافحة الفساد وبحث سبل مزيد التعاون بين الطرفين.



إصدارات الهيئة

دليل التصريح بالمكاسب والمصالح

وقعت صياغته من قبل الهيئة ويتضمن القانون عدد 46 لسنة 2018 حول التصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح.

يحتوي الدليل على شروط وإجراءات التصريح والفئات المعنية به وطريقة التصريح الالكترونية والورقية. كما يضبط كيفية تجنب حالات تضارب المصالح ويحدد آليات مكافحة الإثراء غير المشروع والعقوبات المرتبطة به. وتجدر الإشارة إلى أن قانون التصريح يهدف إلى تدعيم النزاهة والشفافية في الحياة العامة وترسيخ مبادئ الحياد والمساءلة والنزاهة ومكافحة الإثراء غير المشروع وحماية المال العام. " دليل التصريح بالمكاسب والمصالح " متوفر مجاناً لدى مركز الدراسات والتكوين والمعلومات الخاص بالهيئة في النسخة العادية ونسخة "براي".



❖ استقبل رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد السيد عماد بوخريص، اليوم الاربعاء 17 فيفري 2021، السيد مهدي المبروك، مدير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، للبحث عن سبل التعاون وتبادل الخبرات وتنمية القدرات بين الطرفين..



❖ جمع مساء يوم 18 فيفري 2021 السيدة الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية لقاء بالسيد رئيس #الهيئة_الوطنية_لمكافحة_الفساد، قصد التباحث بخصوص مجالات العمل المشتركة.

وقد تمحور اللقاء حول مسار إعداد #الاستراتيجية_الوطنية_للحوكمة_الرشيدة_ومكافحة_الفساد للفترة 2022-2026 وحسن تفعيل التوجهات العامة وتطبيق السياسة الوطنية في مجال #الحوكمة_ومكافحة_الفساد، والتنسيق المشترك بين مصالح الوزارة والهيئة وبقية الأطراف ذات العلاقة بما من شأنه أن يدعم المجهودات الوطنية في الخصوص قصد تحقيق النتائج المرجوة.

وتم الاتفاق على عقد لقاءات متابعة دورية ومشتركة بما يحقق مأسسة واستدامة التنسيق في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد.





تقرر العمل على بعث مركز متخصص في التكوين والدراسات والمعلومات حول مكافحة الفساد والحوكمة تحت اشراف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تبعاً للمرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011. ينص المرسوم في فصله الثالث عشر أن المهام الرئيسية كالتالي:

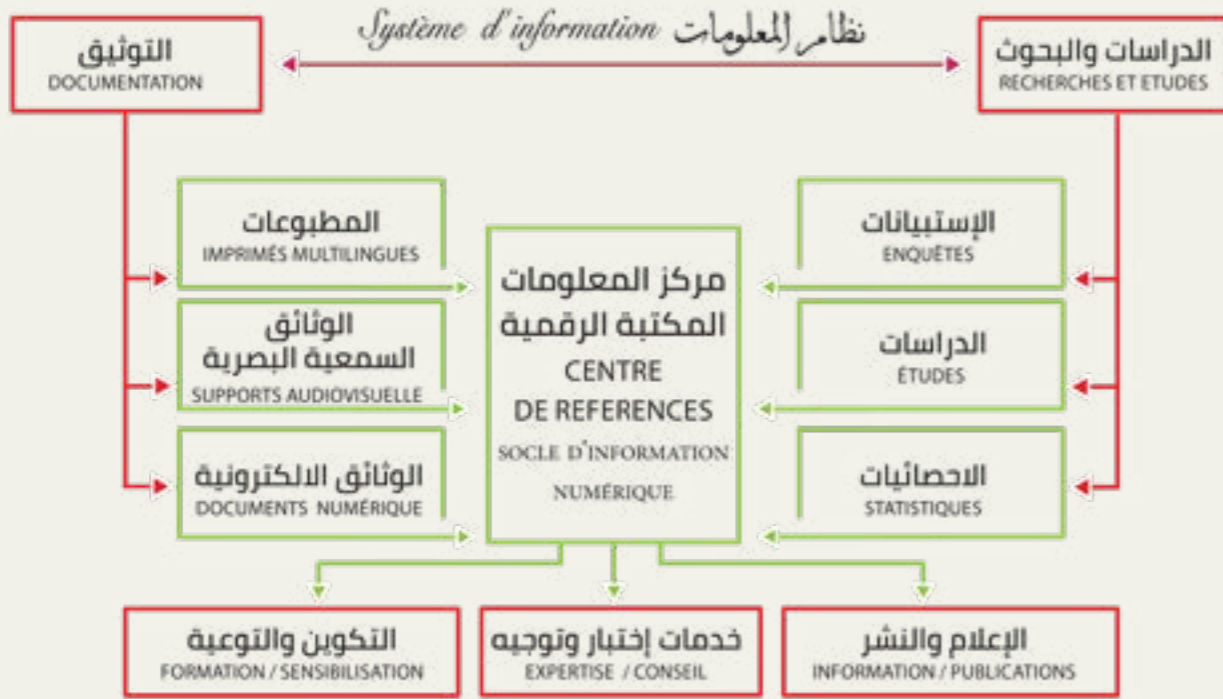
"جمع المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالفساد لإحداث قاعدة بيانات بهدف استغلالها في إنجاز المهام الموكولة إليها.

نشر الوعي الاجتماعي بمخاطر الفساد عن طريق الحملات التحسيسية وإقامة الندوات واللقاءات وإصدار النشرات والأدلة وتنظيم الدورات التدريبية والإشراف على برامج التكوين،

إنجاز البحوث والدراسات ذات العلاقة بمكافحة الفساد أو المساعدة على إنجازها.

في هذا الإطار وتزامنا مع انطلاق العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أواخر سنة 2016، تم تخطيط دراسة وهيكلية "مركز الدراسات والتكوين والمعلومات حول مكافحة الفساد" بهدف تحقيق المهام التي رسمت له من خلال دراسة جدوى آلت لتصور هيكلية نظام المعلومات من ناحية و من ناحية أخرى إستراتيجيات العمل حسب برامج وأنشطة ذي ثلاث وحدات متفاعلة متكاملة تتمثل في:

التوثيق والبوابة المعلوماتية، من خلال تركيز وحدة توثيق ونواة مكتبة مرجعية وبحث



✓ مجالس البلديات بإنجاز سلسلة دورات تكوينية لفائدة أعضاء مجالس البلديات تحت عنوان "الحوكمة الرشيدة والعمل البلدي" وتمّ نشر سلسلة متخصصة صدر بها "دليل حوكمة البلديات"

✓ الأطفال والشباب بتنظيم ورشات للإبداع في الكتابة والرسم والمسرح ... لفائدة الأطفال والشباب من مختلف الولايات عبر قافلة بعنوان "شباب الحوكمة: مدينتي سنة 2030"

✓ النساء: بإنشاء "شبكة نساء تونس ضد الفساد" المتخصصة في قضايا النوع الاجتماعي وعلاقته بالفساد و إنضم إليها ما يقارب المئتي مشارك من شخصيات متنوعة الاختصاصات أو مؤسسات وطنية أو علمية .

بعد فترة الدراسات والتركيز يعمل المركز الآن على:

✓ تعزيز رصيده المعرفي البحثي وإثراء مجموعاته وتطوير إتاحة البوابة التوثيقية عن بعد.

✓ تكثيف وبرمجة الدراسات والبحوث حسب الأولويات ورصد الإمكانيات لها مع تفعيل العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة.

✓ تطوير وتطبيق برامج إستراتيجية التكوين وهيكلية المنصة المرصودة للتكوين عن بعد.

✓ التركيز على التمهيد والتحضير لوضع "نظام وطني لمؤشرات الحوكمة"

